من إسطنبول الى كابول:
هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟

ديمتري ترينين
مدير مركز كارنيجي، موسكو

ملخص:

على مدى العقدين الماضيين تمكنت تركيا وروسيا من تطبيع علاقاتهما الثنائية. كما ازدهرت العلاقات التجارية، وتضاعفت العلاقات الإنسانية. لتركيا حدود مشتركة واسعة مع روسيا، كانت سببًا للصراع الذي دار بين الإمبراطورية العثمانية، وإمبراطورية آل رومانوف في الماضي. والآن تعد المنطقة من البحر الأسود إلى هندوكوش منطقة صراعات جارية ومحتملة. لكن هل يمكن أن تكون العلاقات الجيدة بين أنقرة وموسكو أساسًا لكي تتعاونا في القضايا الإقليمية، أو هل من شأن اختلاف المصالح أن يحولهما إلى منافسيَن مرة أخرى؟

لقد تزلزل النظام الإقليمي في غرب آسيا، وتمت إعادة هيكلته بسبب الاضطرابات التي تشهدها مناطق كثيرة من أنحاء العالم العربي؛ فقد انسحبت القوات الأمريكية من العراق، وقريبًا ستنسحب من أفغانستان، وانحسر دور الاتحاد الأوروبي نتيجة للأزمة الداخلية التي يعاني منها؛ وتزايد اهتمام الصين والهند بالحضور في المنطقة. ومع ذلك، شهدت المنطقة أيضًا صعود قوة جديدة، وعدت بأن تكون نموذجًا لجيرانها، بل وحتى وسيطًا في صراعاتهم. فمنذ عام 2000، حققت تركيا نموًّا اقتصاديًّا مثيرًا للإعجاب، جعلها تضمن الحصول على مكانة بين مجموعة العشرين G-20، وتضخمت تجارتها الخارجية بشكل مذهل. علاوة على ذلك، تضاعف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى ثلاثة أضعاف خلال عقد من الزمن، وجعل من تركيا نموذجًا للتحديث في المنطقة، وعزز من قوتها الناعمة. والآن قواتها المسلحة بفروعها العديدة والمجهزة تجهيزًا جيدًا تخضع للسيطرة المدنية، وهي قوة لا يستهان بها. لا عجب أن الحكومة التركية والطبقة المتوسطة في شرق الأناضول، يشعران الآن بثقة قوية بالنفس. فقد تجرأ البرلمان التركي، ورفض طلب الولايات المتحدة باستخدام

رؤية تركية
2013 - 6
101 - 89

الأراضي التركية في غزو العراق عام 2003، وبعد ست سنوات اختلفت الحكومة التركية بشكل علني مع البيت الأبيض بشأن سياسته تجاه إيران. عمومًا، لاقى دور أنقرة الإقليمي استحسانًا من جانب واشنطن. كما شجع التيار الإسلامي المعتدل المتمثل في حزب العدالة والتنمية، وهو الحزب الحاكم في تركيا منذ عام 2002، ذلك الذي يؤمن أن الديمقراطية في مناخ إسلامي هي مستقبل العالم الإسلامي. لقد أعاد قادة تركيا تعريف بلادهم كقوة مركزية في قلب أوراسيا، بدلًا من البقاء على هامش أوروبا والغرب. وخلاصة القول، أصبحت تركيا أكثر تواجدًا وحضورًا وأكثر نشاطًا على الساحة الدولية مما كانت عليه في أي وقت خلال المائة سنة الماضية.

تقيّم لأول مرة نوعية العلاقات الروسية التركية الجديدة، لإقامة أساس قوي ومرن للتعاون الإقليمي الأوسع بين موسكو وأنقرة

وفي هذه الأثناء، خرجت روسيا، منافس تركيا التاريخي على مدار عدة قرون، من فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي، في شكل جديد وكلاعب دولي من نوع مختلف. فقد تمكنت من الحفاظ على تماسكها في كيان واحد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانفصال الجمهوريات الحدودية. كان النفط والغاز بمثابة وسادة مريحة لروسيا، لا سيما بعد انهيار صناعة الحقبة السوفيتية، وقد أتاحت الثروة البترولية لاقتصاد البلاد أن ينهض بسرعة، كما ساعد على رفع مستوى معيشة السكان. الأهم من ذلك، أن روسيا حافظت إلى حد كبير على استقلالها الاستراتيجي. وهي تصرّ على أن تطلق على نفسها لقب قوة عظمى، إلا أن معنى العبارة قد تغير. والآن بدلًا من فرض سيطرتها على الآخرين، تسعى روسيا لمنع سيطرة الآخرين عليها. حتى في فترة ما بعد الشعور الإمبراطوري، ظلت موسكو لاعبًا إقليميًّا رئيسًا في منطقة البحر الأسود، وجنوب القوقاز وبحر قزوين ومناطق آسيا الوسطى. كما أن روسيا أيضًا لاعب في أجزاء من الشرق الأوسط؛ في إيران، وأفغانستان -وذلك بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن؛ كما أن مكانتها كقوة نووية كبرى تعد إحدى ركائز الاستقرار الاستراتيجي العالمي؛ ناهيك عن عضويتها في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط التابعة للامم المتحدة، وتجارة الأسلحة مع دول المنطقة.

وكخلفاء لإمبراطوريتين تاريخيتين عظيمتين، يبدو أن تركيا وروسيا، على مدار السنوات العشرين الماضية، تمكنتا من دفن عداء الماضي، واستطاعتا التعاون معًا بشكل عملي ومثمر. وبسبب تزايد الاهتمام بالطاقة، أصبحت روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا. وكل عام، يتدفق السياح الروس على الشواطئ التركية على البحر الأبيض المتوسط. كما أن تركيا تقوم بأعمال بناء وتشييد وتجديد في جميع أنحاء روسيا، بما في ذلك مجلس الدوما. بالطبع هناك خلافات خطيرة بين سياسات البلدين ونهجهما، ولكن هناك أيضًا درجة ملحوظة من القواسم المشتركة وقدر

من الاحترام المتبادل. والآن بعد انخراط كل من روسيا وتركيا في العلاقات الدولية على طول الخط من البوسفور إلى هندوكوش (والجنوب والشمال)، تظهر الحاجة إلى مناقشة آفاق التعاون والصراع في المنطقة. (من الممكن عدم التطرق للبلقان، وهي المنطقة التي يلعب فيها الاتحاد الأوروبي دورًا قياديًا). والسؤال العملي لصانعي السياسات هو: كيف يمكن تعزيز إيجابيات العلاقة التركية الروسية والتقليل من السلبيات، من أجل مصلحة البلدين والأمن الإقليمي لهما؟

هذه المقالة تقيّم لأول مرة نوعية العلاقات الروسية التركية الجديدة، لإقامة أساس قوي ومرن للتعاون الإقليمي الأوسع بين موسكو وأنقرة. سيتم تحليل نهج كلٍ من تركيا وروسيا تجاه بعض القضايا الإقليمية، من سوريا إلى أفغانستان ومن القوقاز إلى قبرص. وأخيرًا، فإن المقالة تقدم توصيات للمجتمعات السياسية الروسية والتركية، فيما يتعلق بسبل تعزيز التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة، على نحو أكثر فعالية، والتغلب على نقاط الخلاف.

نوعية جديدة من العلاقات الروسية التركية

لقرنين من الزمان، استمر التنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية لبسط السيادة الإقليمية. ومنذ عهد بيتر العظيم، كانت روسيا الصاعدة تقوم بهجمات ضد العثمانيين، الذين كانو في بداية انحدارهم، وكانوا يدافعون أساسًا عن نطاق نفوذهم أمام الهجمات المرتدة. وفي خضم هذا

الصراع، برز العنصر الديني. فروسيا الأرثوذكسية اعتبرت نفسها المدافع عن المسيحيين ضد الأتراك المسلمين. لكن الأهداف الروسية كانت بعيدة المنال، فروسيا كانت تبغي السيطرة على المضائق التركية بل وعلى العاصمة العثمانية نفسها، التي أطلق عليها الروس اسم القسطنطينية أو قيصر جراد وادعوا أنها جزء من تراثهم التاريخي. إلا أن انهيار الإمبراطوريتين في نفس الوقت، بسبب الحرب العالمية الأولى، والتغييرات الداخلية اللاحقة في روسيا وتركيا، أذنت ببدء فترة أكثر استقرارًا في العلاقات الثنائية. ومع ذلك، أصبحت هذه العلاقات أكثر فتورًا بعد أن انغلق البلدان على نفسهما. وقد جعلت الحرب العالمية الثانية من روسيا السوفياتية أعتى قوة في العالم القديم. كما دفعت محاولات ستالين لتوسيع منطقة النفوذ السوفيتي وبسط السيطرة على تركيا، أنقرة

إلى الانضمام إلى المعسكر الأمريكي في بداية الحرب الباردة. وعلى مدار الأربعين عامًا من المواجهة، كانت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، والقوة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة الحصن الجنوبي.

بدأت الأمور تتغير مع تفكك الاتحاد السوفيتي. وتغيرت سياسة موسكو بشكل جذري. وسمحت للمناطق الحدودية للإمبراطورية السابقة، بتشكيل جمهوريات اتحادية، لتشكيل دولهم المستقلة. وبعد أن سيطرت روسيا طويلًا على البحر الأسود، كان عليها الآن الاكتفاء بنصيبها القليل من السواحل. وظلت قاعدة أسطول البحر الأسود التاريخية في سيباستوبول في نهاية المطاف تابعة لروسيا، وفقًا لاتفاق مع أوكرانيا بتأجيرها، ولكن الأسطول نفسه تحول إلى متحف عائم لمجد الماضي، أكثر من كونه قوة قتالية كبيرة. ومع ذلك، شاركت روسيا في الصراعات العرقية، التي نجمت عن انهيار الدولة السوفياتية، في مولدوفيا وشمال وجنوب القوقاز، وطاجيكستان، ولكن لم تعد قواتها العسكرية تشكل تهديدًا لجيران الاتحاد السوفياتي السابقين، بما في ذلك تركيا. وعندما حذر يفجيني شابوشنيكوف، آخر وزير دفاع سوفيتي، في سبتمبر 1991، تركيا من إثارة حرب عالمية ثالثة بسبب انخراطها في نزاع إقليم ناجورنو كاراباخ، كان تحذيره قد عفا عليه الزمن.

بالتأكيد، كانت هناك مخاوف في ذلك الوقت من انتقام تركيا من الجنوب السوفياتي السابق. ففي وسط آسيا تم إعلان قيام

شاركت روسيا في الصراعات العرقية، التي نجمت عن انهيار الدولة السوفياتية، في مولدوفيا وشمال وجنوب القوقاز، وطاجيكستان، ولكن لم تعد قواتها العسكرية تشكل تهديدًا لجيران الاتحاد السوفياتي السابقين

أربع دول بالإضافة إلى أذربيجان، وجميعها ناطقة بالتركية. وقد حث الخطاب السياسي والنشاط الدبلوماسي للرؤساء سليمان ديميريل وتورغوت أوزال، بعض المراقبين الروس على مناقشة إمكانية ومخاطر القومية التركية. ولم تشعر روسيا ولا واضعو السياسات فيها ولا قواتها العسكرية بالرضا تجاه تعاطف قطاعات من المجتمع التركي وبعض المسؤولين الأتراك مع الانفصاليين الشيشان، الذين قاوموا روسيا بشتى الوسائل، بما في ذلك الإرهاب. لكن حتى الآن، لم تتبلور هذه المخاوف. وبعد مرور عقد على انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت تركيا في تغيير سياستها الداخلية، وإعادة هيكلة نفسها مرة أخرى. وبدأ الأتراك في التركيز على الاقتصاد، وبناء "دولة تجارية" تزدهر حاليًا.

أصبحت التجارة هي العملة الجديدة للعلاقات الروسية التركية. في بدايات العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، تجاوز حجم

التبادل التجاري 30 مليار دولار، الأمر الذي جعل من روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا. ويعود الفضل في هذه الزيادة لتدفقات الطاقة. كما أصبح خط أنابيب الغاز بلوستريم من روسيا إلى تركيا رمزًا للعلاقة الجديدة وجزءًا من استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين لإنشاء روابط مباشرة للطاقة مع شركاء روسيا الرئيسيين في شمال ووسط (ألمانيا) وجنوب شرق (إيطاليا) في أوروبا. وبجانب خطوط أنابيب شركة غازبروم، تؤسس روساتوم مشروع محطة للطاقة النووية في تركيا تبلغ قيمته 20 مليار دولار. وفي الآونة الأخيرة، قام بنك سبير أكبر مؤسسة مالية مملوكة للدولة الروسية، بشراء بنك دنيز تاسع أكبر بنك في تركيا.

وخلاصة القول، لقد حدث تقدم ملحوظ في العلاقات الاقتصادية الروسية التركية منذ التسعينيات، فقام التجار بنقل السلع والبضائع التركية لأسواق الجملة الروسية، وقام عمال البناء الأتراك بتشييد المراكز التجارية والمجمعات السكنية في جميع أنحاء روسيا. وهذا لا يقلل من قيمة الاتصال البشري، فهناك 3.5 مليون سائح يأتون من روسيا إلى المنتجعات التركية على شواطئ البحر المتوسط كل عام، ويعودون بصورة إيجابية عن بلد دافئ وشعب ودود. كما أن القرار التركي برفع تأشيرة الدخول مع روسيا سيؤتي ثماره بالتأكيد. الأهم من ذلك، أنه على مدار العقد الماضي نشأت علاقات وثيقة بين الزعماء البراغماتيين في روسيا وتركيا،

فلاديمير بوتين، ورجب طيب أردوغان. على كل حال، التطلع نحو المستقبل، يؤدي إلى الحوار الموسع والأكثر تنظيماً بين المثقفين في البلدين والقادة والخبراء.

ولكن، ما درجة مرونة شبكة العلاقات الروسية التركية؟ لم تخلُ العشرون سنة الماضية من التحديات والأحداث السلبية، التي تسببت في تدهور العلاقات بين موسكو وأنقرة. فاستمرار الصراع الأرمني الأذربيجاني، على إقليم ناجورنو كاراباخ الجبلي، مع استمرار الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وتركيا، حلفاء الأطراف المتحاربة، وحرب الشيشان الطويلة والحرب الروسية الجورجية القصيرة، والصراع في سوريا، كل هذه الأحداث كانت بمثابة اختبارات لعمق وقوة المصالحة الروسية التركية. حتى الآن، وعلى الرغم من التوترات العابرة، صمدت العلاقة الجديدة إلى حد كبير أمام تلك الاختبارات. على الأقل على الجانب الروسي، كان هناك ميل لاحترام مصالح تركيا وسماع وجهات نظرها، حتى لو لم يتفقا.

يكمن المفتاح لفهم هذه الظاهرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وطبيعة ما بعد الإمبراطورية لسياسة موسكو الخارجية. فعلى نقيض الاتحاد السوفياتي، لا يطمح الاتحاد الروسي في السيطرة أو الهيمنة على الآخرين، لكنه يناهض بشدة وجود قوات للولايات المتحدة بالقرب من حدوده. في منتصف التسعينيات، قبل الاتحاد الروسي بالعالم المتعدد الأقطاب واستقلالية الفكر، وكانت تركيا المستقلة منسجمة مع هذا التفكير وهذه السياسة. ولإقامة بيئة دولية أكثر استقرارًا في العالم المتعدد الأقطاب، مدت روسيا يدها إلى الشركاء الأقوياء المستقلين، وذوي الاقتصادات الضخمة، مثل ألمانيا وفرنسا في أوروبا، والصين والهند في آسيا. كما سعت روسيا أيضًا إلى المصالحة التاريخية مع دول الجوار، مثل بولندا. وفي خضم هذا، وجدت تركيا أنها من الشركاء الذين توليهم موسكو أولوية كبيرة، ولم تعد تنظر إليها روسيا من مجرد علاقاتها بالغرب. ولم تعد علاقات أنقرة بموسكو أوهامًا، أو فوبيا متعمقة الجذور. لقد تغير المنظور التركي للإمبراطورية الكبيرة غير الصديقة / روسيا السوفياتية، ويبدو أن موسكو مستعدة لبدء التعامل مع تركيا ليس من مجرد منظور الدولة التجارية، ولكن أيضًا كشريك جيوسياسي في الجوار المشترك لغرب آسيا.

يلاحظ أنه من وجهة النظر الروسية، يعد تغيير النظام من الخارج زعزعة للاستقرار، وينبغي عدم التورط في الحروب الأهلية، ولابد أن يكون التدخل العسكري الدولي هو الملاذ الأخير، وبموافقة من مجلس الأمن

قضايا الأمن الإقليمي في العلاقات الروسية التركية

ليس هناك خلل في القضايا التي يتم التعامل فيها بشكل مشترك في المنطقة، ولكن هناك اختلافات واضحة في النهج، وهو ما يخلق عقبات أمام التعاون الثنائي. فبشكل جوهري تختلف موسكو وأنقرة في وجهات النظر في السياسات حول سوريا والثورات العربية. فمنذ بداية الانتفاضة ضد الرئيس السوري في عام 2011، ظهرت روسيا في وسائل الإعلام الغربية والعربية والتركية كحليف لدمشق. وعلى النقيض، فإن أنقرة، التي كانت منفتحة على سوريا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حاولت في عام 2011، دون جدوى، أن تقنع الرئيس بشار الأسد بالاستجابة لمطالب المعارضة. لكنها فقدت الأمل سريعًا وتحولت بعد ذلك إلى خصم للنظام السوري. وفي تركيا، كما هو الحال في الكثير من أنحاء العالم، يتم تفسير سلوك روسيا على أنه نهج للحفاظ على مصالحها مع "آخر الحلفاء في الشرق الأوسط؛" وحماية صفقات السلاح مع دمشق وكذلك الحفاظ على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس؛ كما أن الخوف من قدوم الربيع العربي إلى موسكو، والرغبة في إلحاق الضرر بالولايات المتحدة ومصالح حلفائها في أي مكان في العالم، تعد مجموعة من المصالح والمواقف التي تحول بالطبع دون التعاون بين أنقرة وموسكو.

وبتحليل أعمق، وبناء على موقف روسيا تجاه سوريا، وقبل كل شيء، بناء على رأي قادتها التقليدي للنظام العالمي، يلاحظ أنه من وجهة النظر الروسية، يعد تغيير النظام من الخارج زعزعة للاستقرار، وينبغي عدم التورط في الحروب الأهلية، ولابد أن يكون التدخل العسكري الدولي هو الملاذ الأخير، وبموافقة من مجلس الأمن (أي روسيا نفسها) التي ستعرقل استخدام القوة، وستفرض قيودًا على اللجوء إليها وترصد وتراقب العملية العسكرية. تجربة حلف شمال الأطلسي في ليبيا في عام 2011، والتي قررت روسيا في البداية عدم معارضتها، لكنها بعد ذلك رأت أنها تتجاوز مهمتها الإنسانية إلى تغيير النظام، تجعل روسيا تأخذ بعين الاعتبار كيفية المضي قدمًا بشأن سوريا. وبينما تتبنى تركيا وجهة نظر التدخل الإنساني الشبيه بموقف الولايات المتحدة وأوروبا، والمختلف عن الموقف الروسي، فإن فهم دوافع روسيا بشكل أفضل سيساعد في البحث عن فرص للتعاون.

الشيء الآخر الذي يقلق موسكو هو طبيعة الثورات العربية نفسها، والتي يعتبرها المسؤولون الروس ومعظم الخبراء أنها سلسلة من الانتفاضات الشعبية التي ستؤدي إلى المزيد من أسلمة السياسة في العالم العربي. ويرون أيضًا أنها عملية من الفوضى، لصالح الجماعات المتطرفة على حساب المعتدلين. وبينما انسحبت موسكو من المنافسة الجيوسياسية في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى في عام 1990، إلا أنها تدرك تمامًا تأثير الاضطرابات في الدول الإسلامية، من العالم العربي إلى أفغانستان، على دول جوارها في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وعلى المناطق التي يقطنها المسلمون داخل روسيا نفسها، من شمال القوقاز إلى نهر الفولغا. لكن عندما ينظر الروس إلى سوريا في بداية عام 2013، ولا يركزون على بقاء نظام الأسد، الذي يعتبرونه مصيريًّا، وعندما يرون حمام الدم والفوضى المطلقة، فقط عندئذ قد تلتقي المصالح الروسية والتركية.

انسحبت موسكو من المنافسة الجيوسياسية في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى في عام 1990، إلا أنها تدرك تمامًا تأثير الاضطرابات في الدول الإسلامية

بالنسبة لتركيا، وكذلك لدول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة، تمثل الإطاحة بالأسد أولوية قصوى. وبمجرد خلعه، ستكون هناك فرصة للعمل من أجل التوصل إلى السلام عن طريق التفاوض بين الخصوم السوريين، الذين سيحلون محل النظام العلوي ويشكلون حكومة جديدة بحلول ذلك الوقت، وسيصبح العلويون في المعارضة. إن الهدف الأساسي هو منع وقوع الأسوأ في سوريا واحتواء الصراع بطريقة آمنة داخل حدود هذا البلد الذي مزقته الصراعات بالفعل. وعندما تحدث الرئيس بوتين ورئيس الوزراء أردوغان عن "سبل جديدة" لمعالجة الوضع في سوريا بعد اجتماعهما في ديسمبر عام 2012، بدا أن كل طرف يتطلع نحو المستقبل، عندما تصبح الحقائق على أرض الواقع مواتية لجهود صنع السلام الدولية في سوريا.

في أماكن أخرى من العالم العربي، يرحب الروس، الذين ليس لديهم سوى تأثير محدود، بتبني الدول العربية للنموذج السياسي التركي، الذي مزج بنجاح بين الإسلام والديمقراطية، وقاد إلى الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، يبدو أن روسيا متشككة في احتمال أن يحدث ذلك، على المدى القريب، في البلدان الكبرى في المنطقة، بما في ذلك مصر. في الواقع، يظل الروس متشككين، خاصة فيما يتعلق بالبلدان التي كانت على خلاف مع الغرب، مثل ليبيا وسوريا. ومع ذلك، فإنهم يستطيعون تقدير الفرص على أرض الواقع. بغض النظر عن معارضة موسكو للغزو الأمريكي للعراق، وتهكمها فيما بعد من محاولات الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية في بغداد، إلا أنها تسعى الآن لتوسيع علاقات الطاقة والأسلحة مع العراق.

روسيا تدعم سيادة الدول، ولا تنظر بعين العطف إلى الانفصال. أما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية فهما استثناءان، نظرًا للظروف الخاصة في صيف عام 2008. وترى موسكو أن تقسيم الدول في المنطقة على أسس عرقية أو طائفية سيعقد ويزعزع الأوضاع بدلًا من أن يجد حلولًا دائمة. فعلى الرغم من أن دعم الأقليات، مثل المسيحيين، يعد عنصرًا من عناصر سياسة روسيا الخارجية في الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني الانفصال. وهذا ينطبق تمامًا على العراق، وإيران، وسوريا – حتى لو أن المشكلة هي أن الشيعة في وجه السنة؛ والآذريين في مواجهة الفرس، أو العرب / الأتراك ضد الأكراد. ففي الوقت الذي تم الاعتراف فيه بالحكم الذاتي لكردستان العراق، فإنه لا توجد لموسكو مصلحة في دعم الاستقلال الكردي، سواء كان ذلك في العراق أو في أي مكان آخر، خاصة عن طريق الصراع المسلح. ففي التسعينيات، رفضت روسيا منح اللجوء السياسي لعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.

أما إيران، فهي بالطبع إمبراطورية تاريخية أخرى مثل تركيا وروسيا، لكنها أقدم منهما. لقد كانت سياسة موسكو تجاه إيران متسقة إلى حد ما على مدار العقدين الماضيين. فروسيا ترى أن إيران قوة إقليمية، وعلى الرغم من أنها لا تحبذ التعامل مع ثيوقراطية طهران، إلا أن نهجها الأساسي هو حيادية النظام. كما أن روسيا تدين بالعرفان لإيران، حيث إن الحماس الثوري الإيراني ليس موجهًا نحو الشمال، وكذلك لتفهم الإيرانيين بمشكلات موسكو في شمال القوقاز خلال الحرب الشيشانية، ودعم إيران لعضوية روسيا (بصفة مراقب) في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومنذ عقد ونصف العقد نجحت روسيا وإيران في التوسط لإنهاء الحرب الأهلية في طاجيكستان – وهو الصراع الوحيد الذي تم حله تمامًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وبالإضافة إلى ذلك، تبيع روسيا الأسلحة إلى إيران، وتعمل في تدشين محطة بوشهر للطاقة النووية.

يقال: إن موسكو تعارض أن تصبح إيران دولة أسلحة نووية وتشعر بالقلق إزاء برنامجها الصاروخي. عمومًا في كلتا الحالتين، كان الروس أقل تخوفًا من الأمريكيين والإسرائيليين على وجه الخصوص، لكنهم يجتمعون جميعًا حول نفس الهدف، لأسباب متشابهة. الروس يختلفون عن الأمريكيين في استراتيجيتهم في التعامل مع إيران؛ فهم حذرون مع العقوبات، ويرون أنها تمكن أصحاب الأيديولوجيات المتشددة من الوصول إلى السلطة، وتقوض حكم البراغماتيين. وتعارض روسيا أيضًا توجيه ضربات عسكرية ضد إيران، وتؤمن أن الحل يحتاج إلى احترام سيادة إيران، والاعتراف بمصالحها، وحقها في القيام بنشاط نووي سلمي تحت إشراف دولي. ومؤخرًا تضمنت سياسات أنقرة تجاه إيران في عام 2009، الكثير من عناصر هذا النهج.

لقد تراوح نهج تركيا تجاه إيران من المساعدة على التوصل إلى تسوية بين طهران

والمجتمع الدولي بشأن القضية النووية إلى السماح بنشر صواريخ اعتراضية للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الصواريخ الإيرانية. الأمر الذي أدى إلى إثارة الآمال والمخاوف في ذات الوقت. وبطبيعة الحال، يدرك الروس أن العلاقة التركية الإيرانية تعود لعدة قرون، وهي معقدة إلى حد كبير. وفي السياق الإقليمي تعد تركيا وإيران نموذجين سياسيين مختلفين للعالم العربي، تتنافس سياساتهما في عدد من الأماكن مثل العراق وغزة، وتصل إلى الصدام، بشكل صريح، في سوريا. في المقابل، روسيا لا تملك الموارد وليس لديها مصلحة في الانخراط في شبكة السياسة المعقدة في الشرق الأوسط. لذا سوف تراقب موسكو، من بعد، التنافس/ التقارب التركي الإيراني. في الوقت ذاته، ستدعم تحركات التوصل إلى حل تفاوضي للقضية النووية الإيرانية والجهود المبذولة لإدراج إيران في الترتيبات الأمنية الإقليمية. من الممكن أن يصبح ذلك بمثابة مساحة للتعاون بين روسيا وتركيا، إذا اختارت أنقرة المضي في هذا الطريق.

بالنسبة لأفغانستان، روسيا مثلها مثل الآخرين في دول الجوار، تستعد لعواقب الانسحاب الوشيك للقوات الإمريكية / الناتو من أفغانستان. ويكمن قلق موسكو في أن انتهاء الوجود العسكري الغربي في أفغانستان يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الصراع مرة أخرى على نطاق واسع، وقيام نظام إسلامي متطرف، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع استقرار الوضع الجيوسياسي في "الجزء الهش" في آسيا الوسطى. كما أن تدفق المخدرات من أفغانستان عبر آسيا الوسطى إلى روسيا يعتبر مصدر قلق كبير. عمومًا، لا توجد لدى روسيا سلطة أو رغبة في الانخراط سياسيًّا أو عسكريًّا في أفغانستان، كما أن مساهمتها في المشروعات الاقتصادية هناك متواضعة جدًّا. ومع ذلك تحاول موسكو مناقشة أفغانستان، في عدد من الهيئات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وما يسمى بـ "رباعية دوشانبه" التي تتألف من أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وروسيا. والهدف هو منع أفغانستان من الانفجار أو الانهيار في أعقاب الانسحاب الغربي.

أما تركيا كبلد مسلم ناجح، لم تسع قط للسيطرة على أفغانستان، فهي تتمتع بنفوذ فريد من نوعه بين الأفغان. وبجانب قوتها الناعمة، فإن لديها مصالح اقتصادية في أفغانستان. لذلك بإمكان تركيا المساعدة ماديًّا في جهود تحقيق الاستقرار في أفغانستان "ما بعد أمريكا"، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى: الصين وباكستان والهند وإيران ودول آسيا الوسطى. وبالطبع لن تكون روسيا شريكًا رئيسًا لأنقرة في أفغانستان، ولكن تشكيل تحالف إقليمي على نطاق واسع لدعم وإعادة تأهيل وبناء البنية التحتية بعد الحرب، سيكون من مصلحة تركيا وروسيا على حد سواء.

بالنسبة لآسيا الوسطى، الفناء الخلفي للإمبراطورية الروسية السابقة الناطق بالتركية، فإن موسكو وأنقرة تتنافسان

بإمكان تركيا المساعدة ماديًا في جهود تحقيق الاستقرار في أفغانستان "ما بعد أمريكا"، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى: الصين وباكستان والهند وإيران ودول آسيا الوسطى. وبالطبع لن تكون روسيا شريكًا رئيسًا لأنقرة في أفغانستان

عليه. فقد أعلن الرئيس بوتين عن تشكيل اتحاد أوراسيا الاقتصادي بحلول عام 2015، والذي ربما سيضم كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وتعارض واشنطن علنًا سياسة التكامل الاقتصادي الأوراسي. كما أن بلدان آسيا الوسطى، والتي تضم أيضًا أوزبكستان وتركمانستان، تتبع استراتيجيات دولية متعددة الأطراف، تكون العلاقات فيها مع المهيمن السابق متوازنة مع العلاقات مع والولايات المتحدة والصين وأوروبا والهند، وبالطبع مع العالم الإسلامي، التي تنتمي إليه هذه الدول ثقافيًا. بالنسبة للإصلاحيين المحليين، تعد تركيا نموذجًا اقتصاديًا واجتماعيًا، وسياسيًا جذابًا. وبالنسبة للقوميين المحليين، فهي دولة من نفس العرق. وبالنسبة للقوات المسلحة المحلية، تقدم تركيا أنماط تدريب عسكرية ومعدات بديلة لتلك السوفيتية / الروسية.

في آسيا الوسطى، انضمت تركيا بالفعل إلى المنافسة الدولية على النفوذ الإقليمي. وإذا لم تتمكن روسيا من تحديث نفسها اقتصاديًا على نطاق واسع، وأن تزيد من حجم قوتها الناعمة، فسوف يتراجع نفوذها المتبقي إلى أبعد من ذلك. ومع ذلك، ومهما تفعل روسيا، فإن الصين ستظل القوة الاقتصادية الرئيسة للمنطقة –وخاصة إذا سارت التطورات على نفس النمط كما حدث في العقدين الأولين بعد الاستقلال. كما أن هناك اختبارات صعبة في العقد الثالث، الذي بدأ للتو. أيضًا يقترب أبرز الرؤساء المؤسسين لدول آسيا الوسطى؛ إسلام كريموف (74 عاما) في أوزبكستان، نور سلطان نزاربايف (72 عاما) في كازاخستان من انتهاء فترة ولايتهما الطويلة. وقد تبدو الخلافة في كلتا الحالتين خادعة، ولاسيما مع تهيئة الإسلاميين الراديكاليين أنفسهم لاستغلال أي عدم استقرار لصالحهم. لذا فإنه بدلًا من التنافس على كسب المزيد من النفوذ في المنطقة، يجب على اللاعبين الرئيسيين في الخارج، بما في ذلك روسيا وتركيا، أن يتعاونا من أجل منع المتطرفين من تنفيذ مشروعهم لإقامة "خلافة" في آسيا الوسطى.

لقد كانت منطقة جنوب القوقاز إحدى ساحات القتال الرئيسة في الصراع الطويل بين الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية رومانوف. وقد اتخذت موسكو وأنقرة مواقف متعارضة إلى حد ما في الصراعات التي استمرت طويلًا في المنطقة، والتي نتجت عن تفكك الاتحاد السوفياتي. فروسيا تحالفت

رسميًّا مع أرمينيا، لتحافظ على حدودها، وعلى قاعدتها العسكرية هناك، كما كان لتركيا شبه علاقة تحالف مع أذربيجان. وبعد حرب عام 2008، لم تقم روسيا علاقات دبلوماسية مع جورجيا، بينما كانت لتركيا علاقات اقتصادية وثيقة معها. وفي هذه الأثناء، اعترفت روسيا باستقلال المناطق الجورجية التي انفصلت عن جورجيا، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وحولتهما إلى "محمية عسكرية" روسية. على الجانب الآخر، لم تتبع أنقرة نهج موسكو بشأن هذه الاعترافات، فلديها مصالح واضحة في أبخازيا، وبرزت كمنافس لروسيا على النفوذ. وبالنسبة للأبخاز، الذين حصلوا على الاستقلال عن جورجيا، والذين يريدون تقليل الاعتماد على روسيا، كانت العلاقات والاتصالات مع تركيا هي مفتاح تحقيق سيادة الدولة.

إن حرب الشيشان انتهت منذ أمد بعيد، إلا أن سلسلة الجمهوريات العرقية الصغيرة الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين لا تزال مناطق روسية تشهد حالة من عدم الاستقرار

على الرغم من هذه المنافسة، تتفق كلٌّ من روسيا وتركيا على أهمية مجموعة مينسك، التي تضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية من أجل تسوية النزاع حول إقليم ناجورنو كراباخ الجبلي من خلال المفاوضات. وتحافظ موسكو على علاقات جيدة مع باكو وأنقرة، وقد قامت مؤخرًا بتحركات، حتى لو أنها أحبطت في النهاية، نحو إتمام المصالحة التاريخية مع أرمينيا. كما أن خطة تركيا للاستقرار والتعاون في القوقاز، المقترحة في أعقاب الحرب الروسية الجورجية، لاقت استحسان موسكو واعتبرتها مبادرة مفيدة. وعندما عززت الدول الثلاث في المنطقة -أرمينيا وأذربيجان وجورجيا -استقلالها، ووجدت أنه من المستحيل، حل الصراعات القائمة، رأت روسيا وتركيا أن لكل منهما مصلحة ودورًا في توفير الأمن والاستقرار في جنوب القوقاز. ويعتبر إقليم ناجورنو كاراباخ وأبخازيا مجالين رئيسيين للتفاعل الروسي التركي.

أما شمال القوقاز فيعد جزءًا من الاتحاد الروسي. في التسعينيات وأوائل الأعوام الألفينية، غضبت موسكو من مظاهر الدعم التركي للمتمردين الانفصاليين الشيشان. ومع أن حرب الشيشان انتهت منذ أمد بعيد، إلا أن سلسلة الجمهوريات العرقية الصغيرة الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين لا تزال مناطق روسية تشهد حالة من عدم الاستقرار. وترجع المشكلات هناك إلى أسباب محلية. على كل حال، تسعى موسكو للتعاون مع أنقرة، لوقف الدعم الخارجي لأنشطة المتطرفين الإسلاميين في شمال القوقاز. ويعد توفير الأمن في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستقام في عام 2014 في مدينة سوتشي الروسية إحدى مناطق التعاون الأمني الثنائي، وهي منطقة متاخمة مباشرة لشمال القوقاز المشتعل.

وأخيرًا، فإن لروسيا مصلحة ودورًا في قبرص. ويكمن مبعث الاهتمام في أن

قبرص تعد ملاذًا آمنًا للعديد من الشركات الخاصة في روسيا، التي تحاول الهروب من قيود القوانين المحلية، وتسعى للعمل بحرية. ونظرًا لأهمية هذه المصالح، فإن الحكومة الروسية في الأعوام 2011 و2012 قامت بمنح جمهورية قبرص مساعدة مالية كبيرة. في المقابل، أصبحت حكومة نيقوسيا، أكبر مدافع عن موسكو في مجالس الاتحاد الأوروبي. وتظهر علاقة روسيا بقبرص، من خلال عضويتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يتعامل مع النزاع الذي قسم الجزيرة وطال أمده. عمومًا في أي محاولة جديدة لحل الصراع في قبرص، ستكون روسيا قادرة على الموازنة بين علاقاتها الخاصة مع السلطات القبرصية اليونانية، ودورها في مجلس الأمن الدولي.

الخاتمة

يوضح هذا العرض المختصر أنه على الرغم من المواقف المختلفة منذ البداية ورغم المصالح المتباينة حول عدد من القضايا، إلا أن موسكو وأنقرة قد أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل الذي جعل العلاقات الثنائية تتخطى مرحلة العداء التاريخي. وليس هذا بالإنجاز الهين، بل هو أحد ركائز الأمن والاستقرار في أوروبا. فعلى مدار العشرين عامًا الماضية، تحولت روسيا وتركيا من مواقف المواجهة إلى ما يسمى مجتمع الأمن الحقيقي. فلم يعد استخدام القوة من قبل أي من الطرفين كأداة سياسية واردًا في العلاقات الثنائية.

والآن حان الوقت لاتخاذ المزيد من الخطوات. لدى تركيا وروسيا أرضية مشتركة لضمان تعزيز التعاون حول القضايا الإقليمية. ومجال هذا التعاون واسع؛ بدءًا من الشرق الأوسط إلى أفغانستان والقوقاز وقبرص. عمومًا ستستفيد كلٌّ من تركيا وروسيا من توطيد الأمن في تلك المناطق، لكن في حالة انعدام الأمن فإن كلتيهما ستعاني من عدم الاستقرار الناجم عن النزاعات في تلك المناطق. إن نهج موسكو وأنقرة متوافق في عدد من القضايا، وفي البعض الآخر، سيستفيد الطرفان من تضييق الخلافات.

ولكي يكون الطرفان على قدر مهمّة بناء الأمن، ينبغي على القيادات في البلدين توسيع اختصاص المجلس الروسي التركي للتعاون الثنائي، لاتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة في إحلال السلام وتعزيز الاستقرار في بلدان المنطقة وتسوية النزاعات التي دامت لعقود. ولتفعيل هذا التعاون، بإمكان مجلس التعاون الروسي التركي إنشاء فريق عمل يهتم بالقضايا الأمنية الإقليمية. ومن أجل ذلك، ستكون هناك حاجة إلى هيئة استشارية مستقلة مؤلفة من خبراء من البلدين ورجال الأعمال والأكاديميين. على كل حال سيعود التنسيق السياسي بين اللاعبين الإقليميين بالنفع على البلدين وسيساعد شعوب المنطقة.